جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

# ملخص محاضرات النظم السياسية

## المحور الثالث: الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية

**طبيعة المقياس: مادة أساسية**

**المستوى: السنة الأولى ليسانس ل م د**

**السداسي: الأول**

**الأرصدة:07** **المعامل: 02** **التقييم: متواصل وامتحان**

**طريقة التدريس: حضوري**

**مسؤول المادة:**

**د/ بوشامي نجلاء**

**السنة الجامعية: 2023-2024**

# المحور الثالث: الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية

## أولا- الأحزاب السياسية:

لا تعتبر الأحزاب السياسية جزء من السلطة في الدولة، لكنها جزء لا يتجزأ من النظام السياسي ككل؛ لأنّ الأحزاب السياسية هي تقنية حديثة لاعتلاء وممارسة السلطة في الدولة. كما تعد إحدى أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث؛ فهي تعبر عن درجة التنمية السياسية التي حققها النظام السياسي.

### أ- تعريف الأحزاب السياسية ونشأتها:

#### 1-تعريف الأحزاب السياسية:

لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات. وعليه سنعرض لأهم التعريفات الفقهية، ثم التعريف القانوني الذي أدرجه المشرع الجزائري في القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية القانون رقم 04/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 (ج ر ج ج عدد 2012/02). كما لا نغفل التطرق ولو باختصار لأنواع النظم الحزبية.

#### 1-1 التعريف الفقهي:

**1-1-1: الفكر الليبرالي:** يركز في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العملي والغاية من العملية السياسية التي يقوم بها الحزب وهي الوصول إلى السلطة، والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه، لهذا يعرفه الفقيه الفرنسي جورج بيردو (G.Burdeau) بقوله " **هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة**"

**1-1-2: الفكر الماركسي:**

الحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو"طلائعي" في الطبقة، الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها. حيث يتم التركيز في الفكر الماركسي على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي ولهذا يعرف بأنه" **تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي.**"

ويعرف الحزب الشيوعي بأنّه" **طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصل إلى حكم ديكتاتورية البروليتاريا** "

بعد هذا العرض لأشهر التعريفات الأيدولوجية للأحزاب السياسية نورد تعريف الأستاذ السعيد بوالشعير الذي عرّف الأحزاب السياسية بأنّها " ...**تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة، تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها.**"

*من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص المعايير والخصائص الأساسية التي تميّز الحزب السياسي وهي:

***العنصر الأيديولوجي:** كل حزب سياسي إذا لم يكن حاملا لأيديولوجية فإنه يعبّر عن بعض التوجهات، أو أن يكون له مذهب سياسي يسعى لإعلانه وتطبيقه. على أن الأحزاب اليوم تسعى للتكيف أكثر مع تطور المجتمع ولهذا لا نجدها ترتبط كثيرا بأيديولوجية معينة.

* **العنصر التنظيمي:** كل حزب سياسي له تنظيم على المستوى المحلي والمستوى الوطني وتكون هناك علاقة بين القمة والقاعدة المنتشرة عبر الوطن. وهو ما يعرف بالتشعب التنظيمي على أن يكون مستقلا عن هياكل الدولة.

***عنصر الديمومة:** ان يستمر الحزب السياسي في الوجود رغم زوال مؤسسيه.

***غاية الحزب** :أن تتوفر إرادة واضحة في الوصول أو المشاركة في السلطة وممارستها.

* **ضمان التأييد الشعبي** :يعمل الحزب على كسب الدعم الشعبي وتجمع أكبر عدد ممكن من المنخرطين والمتعاطفين عن طريق الإقناع لبناء قاعدة شعبية هي جد ضرورية للحصول على الأصوات في الانتخابات.

بمحاولة تطبيق عناصر مفهوم الحزب السياسي على بعض التنظيمات في دول العالم الثالث فسوف يتم استبعاد العديد من الأحزاب، لأن هناك العديد من تنظيمات المجتمع المدني أصبحت تنافس الأحزاب السياسية في القيام ببعض وظائفها، في حين تبقى الأحزاب هي وحدها المؤهلة للوصول إلى السلطة وتداولها دون غيرها. كما تفتقد معظم الأحزاب في العالم الثالث إلى الاستقلالية عن الدولة التي تعدّ سمة أساسية للأحزاب في الديمقراطية الليبرالية في الدول الغربية ، وفي المقابل هناك أحزاب شرعية معترف بها لكنها لا تقوم بأي دور في الحياة السياسية، إما لضعفها أو للقيود القانونية والإدارية والسياسية التي تفرضها النظم الحاكمة على هذه الأحزاب مما تلغي استقلاليتها أو تقلّصها إلى حد كبير، وهذا ما يجعلها تحت سيطرة أجهزة الدولة ومؤسساتها ويحدّ من دورها في تفعيل عملية التطور الديمقراطي، خاصة وأنّ كثيرا من الأحزاب في العالم الثالث تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية والقواعد الجماهيرية.

### 1-2 التعريف القانوني

قدم المشرع الجزائري تعريفا للحزب السياسي في نص المادة 03 من القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية التي تنص "**الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلميّة إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية**".

كما حدد من خلال المادة 04 من ذات القانون خصائص الحزب وهي:

-تمتعه بالشخصية المعنوية ومنه ما يترتب عليها من آثار قانونية (الاستقلالية المالية والإدارية والتمثيل القانوني وحق التقاضي...)

-ينشأ لمدة غير محددة.

- تنظم هياكله وتنشط بطريقة ديمقراطية.

## 2-أنواع النظم الحزبية

هناك فرق كبير وجوهري بين تصنيف الأحزاب وأنواع النظم الحزبية. فالأول يعتبر تصنيف للحزب نفسه من الداخل ويختلف حسب المعيار المستعمل، فقد تصنف وفقا لفلسفة الحزب أو لأيديولوجيته، كما قد تصنف على أساس تنظيم الحزب أو استراتيجيته وأهدافه. أما تصنيف النظم الحزبية، فهو أمر يهدف إلى وصف شكل النظام الحزبي القائم في الدولة. ونظرا للإشكالية التي يطرحها الموضوع الأول بسبب كثرة وتشعب التصنيفات، فإنّنا سنركز على أنواع النظم الحزبية على أن يكون تصنيف الأحزاب محل بحث وإطلاع من طرف الطالب كعمل شخصي. (يمكن الاستعانة في ذلك بكل من: الأمين شريط،" الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 07، 2011. سعيد بو الشعير، "القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 12، 2013.)

تختلف النظم الحزبية باختلاف شكل النظام السياسي، والمعروف أن هناك ثلاثة أشكال رئيسية من النظم السياسية، هي: النظم الديمقراطية، والنظم الشمولية، والنظم التسلطية. وهناك عدّة تصنيفات للنظم الحزبية، لكن أكثرها شيوعاً هي النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية.

**2-1: النظم الحزبية التنافسية:** تشتمل النظم الحزبية التنافسية على ثلاثة أنواع هي نظم التعددية الحزبية، ونظام الحزبين، ونظام الحزب المهيمن:

(أولاً) نظام التعددية الحزبية: ويتّسم هذا النظام بوجود عدّة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام (حالة إيطاليا- ألمانيا - بلجيكا - هولندا - النرويج - الدانمرك)

**(ثانياً)** نظام الحزبين الكبيرين: تبرز الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كنموذجين بارزين ضمن هذا التصنيف. يقوم هذا النظام على التعددية الحزبية، ولكن واقعيا يتبادل حزبان كبيران مواقع السلطة في النظام السياسي، ويوجد قدر كبير من التنافس بين الحزبين للحصول على الأغلبية. مثل الولايات المتحدة الامريكية (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي)، المملكة المتحدة (حزب المحافظين وحزب العمال).

**(ثالثاً)** نظام الحزب المهيمن: وفي هذا النظام توجد أحزاب سياسية كثيرة، وهي أحزاب منافسه للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر، لكن منافستها له هي منافسة شكلية. ويعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية، كالجزائر حاليا، وإن ظهر في دول اخرى تتميز بنمو اقتصادي متقدم، مثل اليابان والهند عقب الحرب العالمية الثانية وفي سبعينات القرن الماضي.

### 2-2 النظم الحزبية اللا تنافسية

يتصف النظام الحزبي باللاتنافسية في حالة انتفاء أي منافسة ولو نظرية بين الأحزاب السياسية، إما لوجود حزب واحد، أو لوجود حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تخضع لقيادته في إطار " جبهة وطنية ". وقد اكتسب

تصنيف الحزب الواحد أهميته منذ الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، حيث أقامت تلك الثورة حزباً ملهماً للعمال ليس فقط في الاتحاد السوفيتي بل في كل ربوع أوروبا الشرقية فيما بعد.

ورغم أن هذا المفهوم سار في تلك البلدان في مواجهة الأحزاب الرأسمالية، إلاّ أنه ظهر في بلدان العالم الثالث كمفهوم موحّد لفئات المجتمع المختلفة، وبهدف الحد من الصراع الاجتماعي. وقد أصبح الحزب الواحد هو الظاهرة الكاسحة للنظم الحزبية التي نشأت في أفريقيا عقب استقلال دولها، كحزب قائم بغرض الدمج الجماهيري، وعلى هذا الأساس يصنف البعض نظام الحزب الواحد إلى الحزب الواحد الشمولي، الذي غالباً ما يكون إيديولوجياً (شيوعي أو فاشي مثلاً)، والحزب الواحد المتسلط الذي لا يتبنى أي أيديولوجية واضحة.

## 3- نشأة الأحزاب السياسية:

لقد بدأت نشأة الأحزاب السياسية بشكل أولي منذ نحو قرنين من الزمن، ولكنها لم تتطور وتلعب دوراً مهما إلا منذ حوالي القرن. لا يمكن تحديد نشأة موحدة للأحزاب السياسية؛ لأنّ نشأتها ترتبط بتاريخ كل دولة وعليه سنحاول ذكر أكثر الحالات شيوعا لنشأة الأحزاب:

**3-1 النشأة من خلال البرلمان:** بنشأة البرلمانات عبر العالم وانتشارها ظهرت الكتل النيابية التي كانت النواة لبزوغ الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والإيديولوجيات أو المصالح، ومع مرور الوقت اقتنع هؤلاء بحتمية العمل المشترك. وقد ازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام مثلما حدث في العديد من الأحزاب الأوروبية. في العالم النامي توجد حالة حزب الحرية والائتلاف العثماني الذي كان في الأصل مجرد كتلة للنواب العرب في البرلمان التركي عام 1911.

**3-2 النشأة بسبب قانون الانتخاب:** لقد نشأت بعض الأحزاب السياسية كنتيجة للتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم، لاسيما مع بداية تعميم تطبيق مبدأ الاقتراع العام. حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية، التي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا آلياً يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف. وقد اختفت تلك الكتل-بداية-مع انتهاء الانتخابات، لكنها سرعان ما استمرت بعد الانتخابات وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص متحدي الفكر والرأي (أي أن بداية التواجد هنا كان خارج البرلمان، ثم أصبح الحزب يتواجد داخله)، وكانت تلك الأحزاب قد سعت إلى تكوين هياكل تنظيمية دائمة لكسب الأعضاء ومراقبة عمل البرلمان والسلطة التنفيذية.

**3-3 النشأة بظهور التنظيمات الشبابية والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات:** لقد سعى بعض هذه المؤسسات لتنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح تحقق الخدمة لأعضائها. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك حزب العمال البريطاني، الذي نشأ بداية في كنف نقابات العمال بالتعاون مع الجمعية النقابية الفكرية. وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب الفلاحين وخاصة في بعض الدول الاسكندنافية التي كانت أصل نشأتها الجمعيات الفلاحية. إضافة إلى ذلك فقد كان أساس نشأة بعض الأحزاب المسيحية في أوروبا هو الجمعيات المسيحية. أما

في أمريكا اللاتينية، فإنه لا يوجد أي أساس للنشأة البرلمانية للأحزاب السياسية، حيث كان ظهورها بعد استقلال هذه الدول نتيجة لترابط أو تنازع مصالح كبار الملاك والعسكريين والكنيسة.

**3-4 النشأة لوجود أزمات التنمية السياسية (في بعض الأحيان وليس دائماً):** إنّ الأزمات السياسية مثل الشرعية والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية. ومن الأحزاب التي نشأت بموجب أزمة الشرعية وما تبعها من أزمة مشاركة، الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن الـ18، وخلال الحكم الاستعماري الفرنسي في خمسينات القرن الماضي.

وبالنسبة لأزمة الاندماج، فقد أنتجت في كثير من الأحيان أحزاباً قومية، وفي هذا الصدد يشار على سبيل المثال إلى بعض الأحزاب الألمانية والإيطالية، إضافة لبعض الأحزاب العربية التي جعلت من الوحدة العربية والفكرة القومية هدفاً لها.

**3-5 النشأة بهدف مواجهة الاستعمار:** لقد ظهرت بعض الأحزاب السياسية كنتيجة لقيام بعض الجماعات بتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من الاحتلال الأجنبي، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته-على وجه الخصوص-في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض بلدان العالم العربي وأفريقيا (الجزائر، تونس، سوريا، مصر).

رغم التباين في نشأة الأحزاب السياسية، إلاّ أن ما يمكن تأكيده هو الدور المهم للأحزاب حاليا في تأطير الحياة السياسية بل وهي عبارة عن معيار لقياس مدى ديمقراطية الحياة السياسية في دولة ما. ولكن لا يجب إغفال الجدال القائم بين المؤيدين والمعارضين للأحزاب السياسية الذي سنوجز فيما يلي أهم حجج كل فريق:

**المعارضون:** يستندون في رفضهم لقيام الأحزاب السياسية للأسانيد التالية:

-الأحزاب السياسية تهدد الوحدة الوطنية لكونها تنادي إلى التنافس ومنه بث روح الانقسام لدى المواطنين.

-تؤثر على الرأي العام من خلال تدخلاتها السلبية في معارضة كل ما يقدمه غيرها (أحيانا المعارضة لأجل المعارضة).

-تعمل على تحقيق المصلحة الخاصة والضيقة لأعضائها وخاصة القياديين في الحزب.

-اعتناقها لإيديولوجية معينة يجعلها في غالب الأحيان في علاقة مع أحزاب أجنبية قد تساعدها وتدعمها مما يحوّلها إلى عملاء يأخذون التوجيهات من الخارج.

-رغم ما تظهره من ديمقراطية إلاّ أنّه بمجرد انتخابها تتحول هذه الأحزاب إلى دكتاتورية تعمل على إبعاد غيرها من الساحة للاستئثار بالسلطة.

**المؤيدون:** وهم الغالبية يقدمون الحجج الأتي ذكرها:

-تلعب الأحزاب دور المدارس التثقيفية والتدريبية في الحياة السياسية، فهي تثقف وتنير المواطنين وترفع من الوعي السياسي، وتعمل على تدريب القادة لتسيير الشؤون العامة للدولة.

-إنّ وجود الأحزاب يبرهن على وجود الديمقراطية؛ فالتنافس وفقا للقوانين والتنظيمات بطريقة سلميّة لهو دليل على تعدد واختلاف الرأي الذي يفتح المجال للمشاركة السياسية.

-هي أحد أهم الجهات المراقبة لأعمال الحكومة، حيث تطلع الشعب على مشاريع الحكومة وقراراتها فتجعل من الرقابة الشعبية موضع التطبيق الفعلي.

من الممكن أن تتعرض الأحزاب السياسية للنقد الشديد. ولكن مع ذلك تعتبر أحد أهم ركائز ودعائم النظام الديمقراطي، فبدونها يكون المواطن معزولا في مواجهة السلطة. وظهور الأحزاب بطريقة غير ملائمة لا يعني الاستغناء عنها بل يجب إعطائها الوقت المناسب لتحسين وتعديل طريقة أدائها، فدساتير الدول اليوم تعترف بالأحزاب كحق سياسي ديمقراطي، بل وتدعمها ماليا لكي يستمر وجودها ويتحسن أداؤها، وتنظّمها بقوانين لكي تتفادى التعسف في استعمال هذا الحق وتعدّل هذه القوانين بما يتماشى وحياتها السياسية.

**ب- وظائف الأحزاب السياسية:**

تختلف وظائف الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية عن البلدان النامية، وتتمثل أهم هذه الوظائف في:

**1-الوظيفة التمثيلية:** وتقوم على تجميع المصالح والتعبير عنها، حيث يعتبر الحزب القناة المناسبة لتحديد المطالب العامة والمشتركة للمواطنين والتعبير عنها من خلال ما تعرضه وتدافع عنه من برامج سياسية وتنفيذه فيما بعد إذا فازت في الانتخابات.

**2-الوظيفة التوعوية:** تعمل الأحزاب على تنظيم وتأطير النقاش السياسي والأيديولوجي، وهي في ذلك تساهم في توعية المواطنين من خلال الاجتماعات الدورية التي تقوم بها مع النواب المنتمين لهذه الأحزاب.

والهدف من ذلك هو خلق وتوسيع قاعدتها الشعبية التي تمكنها من خوض وكسب المعارك الانتخابية، وكذلك الاستمرار في المحافظة على العلاقة مع الناخبين.

**3-وظيفة ترشيح وتنظيم النواب:** تختار الأحزاب مرشحيها في الانتخابات وتقدمهم لهيئة الناخبين. إنّ الأحزاب لا تحتكر عملية تقديم المرشحين إذ يوجد بعض المرشحين الذين يتقدمون إلى الانتخابات مستقلين عن أي حزب، ويحرز البعض منهم نجاحا، ولكن أغلب المرشحين الذي يفوزون في الانتخابات يكونون مرشحين من قبل أحزاب قوية، لاسيما وأنّ الانتخابات تعتمد حاليا على حملات انتخابية ضخمة ليس من السهل توفير مصاريفها دون الاستناد لحزب سياسي قوي.

بعد الفوز بمقاعد في البرلمان تسعى الأحزاب إلى تنظيم النواب المنتمين لحزبها، وهو ما أصطلح على تسميته بالمجموعات البرلمانية groupes parlementaires التي كانت مرفوضة سابقا، ولكنها أصبحت اليوم

عنصرا رسميا في تنظيم البرلمانات الحديثة، وبواسطتها يتم انتقاء أعضاء اللّجان البرلمانية وتنظيم نشاط البرلمانيين المنتمين إلى حزب واحد.

**4-وظيفة المشاركة:** تشارك الأحزاب في صنع القرار والسياسات العامة للدولة ومراقبة تنفيذها، سواء كانت أحزاب في الحكم أو أحزاب في المعارضة، ومنه تصبح قنوات نظامية لمشاركة المواطنين في رسم السياسة العامة للدولة. غير أنها تبقى وظيفة محدودة وهامشية بالنسبة للأحزاب في الدول النامية.

**5-الوظيفة التنموية:** ويتم ذلك من قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، مما يدعم العملية الديمقراطية، والإصلاح السياسي من خلال التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات، وكذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية والعمالية، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم.

كما نورد بعض الوظائف الخاصة بالأحزاب السياسية في الدول النامية وذات الأنظمة السلطوية:

**1-وظيفة التعبئة السياسية:** إن هذه الوظيفة تبرز بصفة أساسية في نظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر وخاصة في القارة الإفريقية، فأحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم أو بالأحرى خلق الزعامة السياسية التي تتربع على قمة الدول والحزب معا، ولقد استخدمت الأحزاب أدوارا عديدة لتحقيق هذا الهدف من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة.

**2-وظيفة الضبط والسيطرة:** ففي عديد من دول العالم الثالث وبخاصة تلك التي أخذت بنظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر في فترات سابقة أو التي لا تزال تأخذ به حتى الآن، تحول الحزب تدريجيا إلى أداة تستخدمها القيادة السياسية لممارسة نوع من الضبط والسيطرة على المجتمع.

**3-وظيفة تحقيق المصلحة الخاصة:** ويقصد بها أن الأحزاب تعمل كقنوات لتوزيع الموارد والمنافع على بعض الفئات أو الجماعات أو المناطق داخل الدولة.

**4-وظيفة إضفاء الشرعية:** تلعب الأحزاب السياسية دورا بارزا في دعم الشرعية وإضفائها على التصرفات السياسية للسلطة. وتسعى في النظم السياسية المقيّدة إلى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وأيديولوجياتها هي نفسها مصدرا للشرعية.

إن الحزب الواحد في عديد من الحالات مارس دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين، والتأكيد على الصفة الكاريزماتية للقائد السياسي حتى وان لم يكن يمثلها.